

التقرير السابع للأمين العام عن مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في سيراليون

أولا - مقدمة

١ - يقدّم هذا التقرير عملاً بقراري مجلس الأمن ١٨٨٦ (٢٠٠٩) و ١٩٤١ (٢٠١٠) اللذين طلب فيهما المجلس إليّ أن أقدم تقريراً عن أنشطة مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في سيراليون كل ستة أشهر. ويغطي التقرير الفترة من ١ آذار/مارس إلى ٣١ آب/أغسطس ٢٠١١.

ثانياً - التطورات الرئيسية

٢ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، احتفلت سيراليون بالذكرى السنوية الخمسين لاستقلالها بروح من الاعتزاز الوطني والتصميم المتزايد على إحراز مزيد من التقدم في التصدي للتحديات الاجتماعية والاقتصادية التي يواجهها البلد على توطيد السلام والاستقرار.

٣ - وكثفت الأحزاب السياسية الرئيسية استعداداتها للانتخابات الرئاسية والبرلمانية وانتخابات المجالس المحلية لعام ٢٠١٢. وتمكّن حزب المعارضة الرئيسي، وهو الحزب الشعبي لسيراليون، من تسوية قضية مرفوعة ضده في المحكمة. وعقد بعد ذلك مؤتمراً وطنياً انتخب فيه مرشحه الرئاسي للانتخابات عام ٢٠١٢. وعيّن الرئيس كوروما مرشحاً لحزب المؤتمر الشعبي العام الحاكم في المؤتمر الذي عقده في ماكينبي عام ٢٠٠٩. كما أن لجنة الانتخابات الوطنية بلغت مرحلة متقدمة في التخطيط للانتخابات عام ٢٠١٢، ومن المقرر تسجيل الناخبين في الربع الأول من عام ٢٠١٢. وسيراليون مستعدة الآن للانتخابات عام ٢٠١٢.

٤ - وإذا تحققت التوقعات المالية الحالية، فإن توسع قطاع التعدين في سيراليون من شأنه أن يثمر، في المستقبل القريب، عن زيادة كبيرة في إيرادات البلد، وهي زيادة قد تساعد بدورها الحكومة على إحداث تغييرات اجتماعية واقتصادية هامة. غير أنه من أجل الحفاظ على هذه الآفاق المشجعة، سيكون من اللازم إنشاء آليات قوية تكفل المساءلة والشفافية. ومن أبرز التحديات الأخرى التي يواجهها البلد انتشار البطالة في أوساط الشباب، والآثار السلبية للتوسع الحضري، والفقير، وارتفاع تكلفة المعيشة.

ألف - التطورات السياسية

٥ - ظلت الحالة السياسية عموماً هادئة، ولكن العلاقة بين حزب المؤتمر الشعبي العام الحاكم والحزب الشعبي لسيراليون المعارض ما زالت تتميز بانعدام الثقة بين الطرفين إلى حد بعيد.

٦ - واحتفلت سيراليون بالذكرى السنوية الخمسين لاستقلالها في ٢٩ نيسان/أبريل ٢٠١١. وفي كلمة ألقاها الرئيس كوروما بهذه المناسبة، ذكّر بالصراع العنيف الذي شهدته فترة التسعينيات، وأكد أن البلد يحتفل بسيراليون جديدة تعمل على تعزيز السلام والديمقراطية والتنمية. وشدد على ضرورة أن يحل السيراليونيون خلافاتهم السياسية بوسائل سلمية مدنية دستورية. واعترف الرئيس أيضاً بالجهود التي يبذلها الشركاء الدوليون، مثل المملكة المتحدة ونيجيريا والأمم المتحدة، للمساعدة على إنهاء الحرب الأهلية في البلد. وفي إطار الاحتفال بهذه الذكرى، قام مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في سيراليون، بمساعدة مالية من صندوق بناء السلام التابع للأمم المتحدة وبالتعاون مع جهات محلية، بالترتيب لحمل "شعلة السلام" عبر مختلف أنحاء البلد، وهو ما أتاح الفرصة لمختلف الأطراف المعنية لإعادة تأكيد التزامها بالسلام والوحدة في سيراليون.

٧ - وخلال الفترة من ٢٩ إلى ٣١ تموز/يوليه ٢٠١١، عقد الحزب الشعبي لسيراليون مؤتمراً وطنياً في فريتاون، وانتخب العميد المتقاعد معادا بيو - وهو رئيس دولة سابق - مرشحاً رئاسياً للحزب في انتخابات عام ٢٠١٢. وكان هناك ١٩ مرشحاً، بينهم ثلاث نساء. وانتُخب أيضاً أعضاء اللجنة التنفيذية الوطنية للحزب في هذا المؤتمر، الذي سبقته خلافات وأعمال عنف داخلية. وعلاوة على ذلك، كان أحد المرشحين للرئاسة قد قدم شكوى لدى المحكمة العليا لسيراليون على أساس أن ولاية مندوبي الحزب في المؤتمر الوطني قد انتهت. وقد أدى ذلك إلى إصدار المحكمة العليا أمراً قضائياً منع الحزب من عقد المؤتمر الوطني قبل ذلك.

٨ - وخلال نفس الفترة أيضا، أجرى ممثلي التنفيذ مشاورات مع كبار أعضاء الحزب الشعبي لسيراليون وعرض مساعيه الحميدة لمساعدة المسؤولين المعنيين على تسوية خلافاتهم وتنظيم مؤتمر ناجح. وأجرى الحزب انتخابات داخلية لاختيار ممثليه في مختلف المقاطعات والدوائر الانتخابية؛ وفي ١٩ تموز/يوليه، رفعت المحكمة العليا المنع المفروض، وهو ما مهد الطريق لعقد المؤتمر الوطني.

٩ - وبصفة عامة، كان تنظيم المؤتمر جيدا وكانت نتائج التصويت ذات مصداقية وفقا للمراقبين المحليين والدوليين. وكانت الاجتماعات التي عقدها المرشحون في مختلف أنحاء البلد، في سعي نشط لكسب دعم المندوبين، خطوة إيجابية نحو تحقيق الديمقراطية في سيراليون. ووفرت الشرطة الأمن للمؤتمر، وفي لفتة طيبة، أمر حزب المؤتمر الشعبي العام الحاكم بإغلاق مكاتبه الموجودة على مقربة من مكان عقد المؤتمر، وأصدر تعليمات لأعضائه بعدم ارتداء ألوان الحزب. غير أنه في مؤتمر صحفي عُقد في ٥ آب/أغسطس، أثار الأمين العام لحزب المؤتمر الشعبي العام، السيد فيكتور فوه، أسئلة بشأن دور السيد بيو (المرشح الرئاسي للحزب الشعبي لسيراليون) في النظام العسكري للمجلس الوطني الحاكم المؤقت الذي أطاح بحكومة حزب المؤتمر الشعبي العام في آذار/مارس ١٩٩٢. وذكر السيد فوه بأنه من مسؤولية البلد أن يرفض رفضا جماعيا ترشيح السيد بيو في انتخابات عام ٢٠١٢.

١٠ - وكانت هناك أيضا خلافات داخل الحركة الشعبية للتغيير الديمقراطي، ثالث حزب ممثل في البرلمان. وقد كان الحزب ممثلاً على المستوى الوزاري في مجلس الوزراء منذ عام ٢٠٠٧، لكنه أعلن في ٧ نيسان/أبريل انسحابه من الائتلاف مع الحزب الحاكم، وهو موقف تحداه علنا ثلاثة من وزرائه العاملين في إدارة كوروما. وأعلن اثنان منهم لاحقا استقالتهما من الحزب.

١١ - ومن الانتخابات الفرعية الحاسمة خلال الفترة المشمولة بالتقرير تلك التي جرت في مقاطعة كايالاهون في المنطقة الشرقية، في ٢٨ أيار/مايو. ونشأ المقعد الشاغر هناك عن تعيين نائب برلماني من الحزب الشعبي لسيراليون في منصب وزاري في حكومة حزب المؤتمر الشعبي العام، واستقالته من الحزب لاحقا. وهذه المقاطعة جزء من المعقل السياسي للحزب الشعبي لسيراليون. وقد شهدت الحملة السياسية توترا ميزته اشتباكات بين أنصار الحزب الشعبي لسيراليون وحزب المؤتمر الشعبي العام والتجمع الوطني الديمقراطي. وللحيلولة دون زيادة تدهور الوضع، يسّر مكتب الأمم المتحدة المتكامل زيارة قام بها ممثلو المجتمع الدولي في فريتاون إلى المقاطعة. واجتمع هؤلاء بالمرشحين وغيرهم من الأطراف المعنية للتأكيد على ضرورة ضبط النفس. وساعد المكتب أيضا، بالتعاون مع لجنة تسجيل الأحزاب

السياسية، في حثّ رابطة شباب جميع الأحزاب السياسية على قيادة الجهود الرامية إلى التصدي للعنف السياسي. وقد مهّد ذلك الطريق لإجراء انتخابات سلمية فاز بها مرشح الحزب الشعبي لسيراليون.

تنفيذ البيان المشترك الصادر في ٢ نيسان/أبريل

١٢ - مع أن الحكومة لم تصدر بعد البيان الأبيض بشأن التحقيق في الاضطرابات السياسية التي وقعت في آذار/مارس ٢٠٠٩، فقد واصل مكتب الأمم المتحدة المتكامل جهوده للمساعدة على تنفيذ البيان المشترك الصادر في ٢ نيسان/أبريل. وكان للمكتب، بتمويل من صندوق بناء السلام، دور أساسي في تيسير إنشاء الرابطة النسائية لجميع الأحزاب السياسية، التي أعلن عن إنشائها رسمياً الرئيس كوروما في بو في ١٢ حزيران/يونيه. واغتتم الرئيس تلك الفرصة ليكرر تعهده بتخصيص حصة ٣٠ في المائة من المناصب في مؤسسات الحكم والمؤسسات المنتخبة في البلد للنساء. وواصلت الرابطة، التي انتخبت في مؤتمرها العام لجنة تنفيذية وطنية، اتصاها الإعلامى وعقدت اجتماعات تنسيقية مع المجموعة البرلمانية النسائية والمستشارات ومنظمات المجتمع المدني بشأن سبل زيادة المشاركة السياسية للمرأة.

١٣ - ورابطة شباب جميع الأحزاب السياسية مبادرة أخرى يدعمها المكتب المتكامل، بدعم مالي من صندوق بناء السلام. وتضم الرابطة الحزب الشعبي لسيراليون والمؤتمر الشعبي العام والحركة الشعبية للتغيير الديمقراطي والتجمع الوطني الديمقراطي، وأصبحت تعمل بكامل طاقتها بعد إنشاء فروع في جميع الدوائر الانتخابية للبلد، البالغ عددها ١١٢ دائرة. وأنشأت أيضاً مكتبا في فريتاون. وللتأكيد على ضرورة المساءلة، أُعدّ دليل مالي. وستشكّل الرابطتان منتدبين أساسيين للتشجيع على حل النزاعات والتسامح السياسي ونبذ العنف في انتخابات عام ٢٠١٢.

١٤ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أُعدّ برنامج توعية لنشر رسائل التسامح السياسي والتلاحم الوطني التي تضمنها البيان المشترك من خلال أفلام وعروض درامية. وسيُشرع قريبا في تنفيذ هذه البرامج، التي تستهدف أهالي المشيخات التي تعاني من توترات سياسية. وإضافة إلى ذلك، سُنبت الأفلام عبر شبكة التلفزيون والإذاعة الوطنية في مختلف أنحاء البلد. وقد اضطلع المكتب المتكامل بهذه الأنشطة الرامية إلى تنفيذ البيان المشترك بمساعدة مالية من صندوق بناء السلام.

الأعمال التحضيرية لانتخابات عام ٢٠١٢

١٥ - تمضي قُدماً الأعمال التحضيرية لانتخابات عام ٢٠١٢، المقرر مبدئياً عقدها في الربع الأخير من عام ٢٠١٢. ومن أجل كفالة التنسيق والاتساق الملائمين في تخطيط الانتخابات، عُقد اجتماعان للجنة توجيه الانتخابات، اشترك في رئاستهما وزير المالية والتنمية الاقتصادية وممثلي التنفيذ. وحضرهما شركاء إثمائيون دوليون وجهات معنية وطنية رئيسية. وقدمت لجنة الانتخابات الوطنية لمحة عامة عن المساعدة المادية الهامة التي قدمتها الحكومة حتى الآن، حيث ستتقاسم التمويل المخصص للانتخابات مع الشركاء الدوليين. وبدأت اللجنة أيضاً، بمساعدة من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، في استعراض خططها الاستراتيجية للفترة ٢٠١٠-٢٠١٤، بالتركيز على ميزانية انتخابات عام ٢٠١٢. وتدور المناقشات حالياً حول الشواغل التي أثارها ممثلو الشرطة أثناء اجتماعات لجنة التوجيه والتي تتعلق بضرورة إيلاء اهتمام خاص لتعزيز قدرة الشرطة على التحرك.

١٦ - ويجري إيلاء اهتمام خاص أيضاً إلى بدء عملية الإصلاح القانوني للانتخابات تكفل، ضمن جملة أمور، معالجة الجدل القانوني الذي نشأ خلال الانتخابات الرئاسية لعام ٢٠٠٧ فيما يتعلق بصلاحيات لجنة الانتخابات الوطنية في إبطال الأصوات. ووفقاً لذلك، نظمت اللجنة، بدعم من صندوق التبرعات الانتخابية المشترك الذي يديره برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومن مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في سيراليون، حلقة عمل بشأن الإصلاح القانوني للانتخابات خلال الفترة من ٢٩ إلى ٣١ آذار/مارس ٢٠١١، حضرتها أحزاب سياسية وجهات من المجتمع المدني. وقدمت حلقة العمل توصياتها إلى لجنة تقنية تضم لجنة إصلاح القوانين وإدارة الموظفين القانونيين، ومكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في سيراليون، وممثلي المجتمع المدني. واستعرضت اللجنة النتائج التي توصلت إليها حلقة العمل وأصدرت توصيات بشأن عدة مسائل من قبيل البت في تواريخ إجراء الانتخابات العامة وقواعد انتخاب الرئيس، وسقوط الحق في المقاعد البرلمانية.

١٧ - وبدأت عملية الإصلاح القانوني التي تشمل لجنة تسجيل الأحزاب السياسية، وستبحث مسائل تتعلق باختصاصات اللجنة، بما في ذلك الجزاءات التي تُفرض على الإخلال بقواعد سلوك الأحزاب السياسية وإمكانية منح صلاحية شبه قضائية لهذه اللجنة من أجل التعامل مع هذه المخالفات.

١٨ - وقد أحرز تقدم كبير أيضاً في إطار إعداد نظام لتسجيل الناخبين بالاستدلال البيولوجي من أجل انتخابات عام ٢٠١٢. وأوفد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي خبيراً دولياً عمل عن كثب مع اللجنة بشأن طرائق الاستعانة بهذا النظام. ووفقاً لمقتضيات الشراء

المعمول بها، حدد فريق للتقييم التقني مشترك بين لجنة الانتخابات الوطنية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في أوائل حزيران/يونيه جهتين فازتا بالعطاءات، قامتتا منذ ذلك الحين بإجراء اختبارات ميدانية في سيراليون لمختلف عناصر معدات الاستدلال البيولوجي الخاصة بهما. ومن أجل كفاءة الشفافية، جرت دعوة عدد من المراقبين من الأحزاب السياسية والمجتمع المدني ولجنة تسجيل الأحزاب السياسية لرصد الاختبارات. وكانت نتائج الاختبارات إيجابية حيث تمكن النظامان من معالجة البيانات المطلوبة.

١٩ - وعقدت لجنة الانتخابات الوطنية مؤتمرا صحفيا في حزيران/يونيه من أجل التوعية بنظام الاستدلال البيولوجي. وترمز اللجنة أيضا الاضطلاع بعملية موسعة لتوعية الناخبين وإحاطة الأحزاب السياسية علما بهذا النظام. ومن المقرر أن يجري تسجيل الناخبين في الربع الأول من عام ٢٠١٢.

إسهامات الجهات الفاعلة غير الحكومية

٢٠ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصل مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في سيراليون العمل مع المجلس المشترك بين الأديان، ورؤساء القبائل، ومجموعات الشباب والنساء، والفنانين، والمنظمات الأهلية، ووسائل الإعلام والمؤسسات الأكاديمية من أجل تعبئة الجهات الفاعلة غير الحكومية كي تضطلع بدور بناء في انتخابات عام ٢٠١٢. ويهدف المشروع أيضا إلى بناء قدرات هذه المؤسسات من أجل الاضطلاع، على الأجل الطويل، بمهام منع نشوب النزاعات والوساطة، لا سيما عند تخفيض الوجود السياسي للأمم المتحدة في سيراليون. وتحقيقا لهذه الغاية، نظم مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في سيراليون، بالتعاون مع وزارة الحكم المحلي والتنمية المجتمعية، مؤتمرا لرؤساء القبائل، عقد في مدينة بو خلال الفترة من ١٩ إلى ٢٢ نيسان/أبريل. وأفضى المؤتمر إلى اعتماد بيان بو المؤرخ ٢٢ نيسان/أبريل ٢٠١١، الذي دعا، ضمن جملة أمور، رؤساء القبائل إلى البقاء على الحياد في الأمور السياسية. وبدأ مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في سيراليون في برنامج تواصل للتعريف بما يتضمنه البيان. ويعمل المكتب أيضا، بالتعاون مع لجنة تسجيل الأحزاب السياسية، على الانتهاء من وضع ترتيبات بناء القدرات وتقديم دعم محدود في مجال البنية الأساسية لبعض الأحزاب السياسية في البلد.

٢١ - وتم التوقيع على اتفاق بين المكتب وشبكة الإذاعة المستقلة من أجل تنسيق نشر رسائل السلام ونبذ العنف من خلال محطات الإذاعات المحلية التابعة للشبكة في البلد البالغ عددها ٢٤ محطة. وقدم المكتب دعما مؤقتا إلى الخدمة الإخبارية "أخبار شجرة القطن"، تعزيزا للروابط بينها وبين شبكة الإذاعة المستقلة. وتيسيرا لإجراء المزيد من المناقشات بشأن

قواعد السلوك فيما يتعلق بوسائل الإعلام والمسائل المتعلقة بالانتخابات، قام المكتب برعاية مؤتمر عُقد في كينيا لرابطه الصحفيين في سيراليون. ويعمل المكتب، بالتشاور مع عدة جماعات شبابية ومع اتحاد سيراليون لقضايا الإعاقة، على وضع اللمسات النهائية لبرنامج للتوعية يستهدف الشباب والفئات المهمشة في البلد ويبحث رسائل من أجل نبذ العنف، باستخدام نهج قائم على التواصل بين الأقران، وكذلك من خلال الرياضة. وتنظم أيضا سلسلة من الحلقات الدراسية تهدف إلى تعزيز الوحدة الوطنية والتلاحم الوطني بالتعاون مع مؤسسات التعليم العالي. وتمول جميع هذه الأنشطة من صندوق الأمم المتحدة لبناء السلام.

باء - التطورات الأمنية

٢٢ - ظل الوضع الأمني في مجلته هادئا خلال الفترة المشمولة بالاستعراض. إلا أن الشرطة أعربت عن قلقها من انتشار الأسلحة الصغيرة، لا سيما البنادق المصنعة محليا. وشددت على الحاجة لأن يساعد الجمهور في منعها والحد من استخدامها. ويبدو أن الثغرات الحدودية التي تسمح بتدفق الأسلحة غير المشروعة تؤدي إلى تعقيد المشكلة. واستعدادا لانتخابات عام ٢٠١٢، اعتمد فريق التنسيق التابع لمجلس الأمن الوطني، الذي يشمل الشرطة والقوات المسلحة وغير ذلك من وكالات القطاع الأمني، استراتيجية أمنية للانتخابات تبلغ تكلفتها ١١,٧ مليون دولار وتغطي عدة مجالات هامة تشمل التدريب واللوجيستيات وإنشاء جهاز للقيادة والرقابة.

جيم - التطورات الاقتصادية والاجتماعية

٢٣ - مع ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي لسيراليون بنحو ٥ في المائة خلال عام ٢٠١٠، فإن الاقتصاد في سبيله للتغلب على آثار الانكماش الاقتصادي العالمي، الذي أدى إلى خفض النمو الحقيقي في الناتج المحلي الإجمالي إلى ٣,٢ في المائة خلال عام ٢٠٠٩. وكان الانتعاش الاقتصادي الذي حدث في عام ٢٠١٠ مدفوعا بالنمو في قطاعات التصنيع والتعدين والتشييد والزراعة، ومدعوما خلال النصف الثاني بزيادة كبيرة في الإنفاق العام. وقد أفاد من الزيادة في الإنفاق العام العديد من مشاريع البنية الأساسية ذات الأولوية.

٢٤ - إلا أنه نتيجة لعوامل من قبيل انخفاض قيمة العملة المحلية في عام ٢٠١٠ وزيادة الإنفاق الحكومي، بلغ متوسط التضخم نحو ١٨ في المائة خلال عام ٢٠١٠. وأدى التوسع المالي أيضا إلى زيادة أسعار الفائدة في الاقتصاد. وخلال النصف الأول من عام ٢٠١١،

أرست الحكومة تدابير تصحيحية قوية من أجل تحقيق الاستقرار في الوضع المالي، وقد ثبتت حتى الآن فعالية هذه التدابير.

٢٥ - وفي أيار/مايو، زادت الحكومة الأسعار في محطات الوقود بنحو ٣٠ في المائة نظراً لارتفاع الأسعار العالمية وإزالة الإعانات التي تقدم لدعم أسعار الوقود، ولكنها في وقت لاحق خفضت الأسعار بنحو ١٠ في المائة عند انخفاض الأسعار العالمية، وعندما واجهت تهديدات اتخذت شكل احتجاجات من جانب جماعات الشباب. ويمكن أن تؤدي هذه الزيادات إلى إلحاق المشقة بالفقراء، وتتطلع الحكومة إلى رفع مستوى شبكات الأمان.

٢٦ - وفيما يتعلق بقطاع التعدين، شرعت الحكومة في ٢٠ تموز/يوليه في خطة عمل لمبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية في سيراليون. وبالإضافة إلى خطة العمل، أنشئ فريق للتفاوض بشأن الثروة المعدنية من أجل استعراض كافة عقود التعدين. وفي وقت سابق، في ٢١ نيسان/أبريل، أقر البنك الدولي منحة قدرها ٤ ملايين دولار لبناء القدرات المحلية من أجل إعداد اتفاقات تعدين والتفاوض بشأنها وكفالة الامتثال للأنظمة.

٢٧ - وستؤدي الزيادة التي من المرجح أن تحدث في الإيرادات المحلية المتحققة من قطاع التعدين وقطاع الهيدروكربونات إلى إيجاد فرص كبيرة، بما في ذلك تمكين الحكومة من التغلب على العجز الضخم في البنية الأساسية وزيادة الإنفاق على أولويات التنمية البشرية. وفي نفس الوقت ثمة مخاطر ويجب إدارة هذه الإيرادات بحرص من أجل تجنب أي آثار سلبية على القطاعات التقليدية من قبيل الزراعة، أو للحيلولة دون حدوث دورة ازدهار وكساد. وسيتم النظر بحرص في هذه المسائل خلال إعداد استراتيجية برنامج التغيير ٢ وتنفيذها.

٢٨ - واستمرت مبادرة الرعاية الصحية المجانية في تقديم عقاقير ورعاية صحية بالغة الأهمية لإنقاذ حياة الأطفال دون الخامسة، وكذلك الحوامل والمرضعات. وكفلت الحكومة إمكانية حصول الفئة المستهدفة على الرعاية الصحية على كافة المستويات، بدعم رئيسي من اليونيسيف، وإدارة التنمية الدولية بالمملكة المتحدة وشركاء آخرين. وبدأ بذل جهود في تعزيز نظم توزيع العقاقير ومنع تسربها خلال الفترة المشمولة بالتقرير. واكتمل خلال الفترة المشمولة بالتقرير إعداد وثائق الدعائم الخمس الرئيسية، بما في ذلك الاستعراض البرنامجي المشترك للخطة الاستراتيجية الوطنية بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وسوف تسترشد الإجراءات الوطنية للتصدي لفيروس نقص المناعة البشرية بهذه الوثائق خلال العقد المقبل. وسن البرلمان أيضاً مشروع قانون للجنة الوطنية المعنية بالإيدز، ينشئ

اللجنة الوطنية وينص على حماية المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، بمن فيهم الأرامل. وسيوقع الرئيس كوروما عليه عما قريب ليصبح قانونا.

ثالثا - المخاطر الرئيسية التي تهدد توطيد السلام

ألف - الشباب

٢٩ - لا يزال الارتفاع غير المقبول في مستويات البطالة لدى الشباب قائما فضلا عن أنه يشكل خطرا يهدد عملية توطيد السلام. وتشمل المبادرات الحالية الرامية لمعالجة هذه المشكلة خطة النقد مقابل العمل التي خُصص لها ١٠ ملايين دولار، وكذلك خطة اقتراح العمالة التي خُصص لها مبلغ ٦ ملايين دولار، اللذين يمولهما البنك الدولي. ويواصل البنك تقديم الدعم المؤسسي بقيمة ١ مليون دولار. كما يشارك برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة العمل الدولية والوكالة الألمانية للتعاون التقني في خطط عمالة الشباب وتمكينهم.

٣٠ - وعززت الجهود المبذولة لمعالجة بطالة الشباب بموافقة البرلمان، في ٧ حزيران/يونيه ٢٠١١، على تعيين مفوض ليرأس اللجنة الوطنية للشباب مما يعزز التنسيق في هذا المجال. وأعربت الوزارات النظيرة عن نيتها التعاون مع اللجنة. وبعد تعيين المفوض، عُقد اجتماع للتخطيط الاستراتيجي لأصحاب المصلحة الرئيسيين في ١٠ و ١١ حزيران/يونيه ٢٠١١. وقدم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الدعم التقني من أجل إنشاء لجنة الشباب وقام بتحديد أماكن عملها. كما اشترى معدات مكتبية لها.

باء - الفساد

٣١ - لا يزال التصدي للفساد يشكل تحديا للحكومة. فخلال الفترة المشمولة بالتقرير، عززت لجنة مكافحة الفساد قدرتها على التحقيق والمقاضاة في قضايا الفساد تمشيا مع خططها الاستراتيجية للفترة ٢٠١١-٢٠١٣. وواصلت أيضا تحقيق اللامركزية في خدماتها وإشراك الإدارات الحكومية والجمهور من خلال برامج التوعية التي تهدف إلى غرس رسائل مكافحة الفساد في نفوس الجمهور. وفي ٥ أيار/مايو، وقعت اللجنة مذكرة تفاهم مع حكومة المملكة المتحدة ستوفر إطارا للحوار وبناء القدرات.

٣٢ - وفي ١٣ أيار/مايو، قدمت اللجنة تقريرها السنوي، وكذلك شيكات بمبلغ ٦١١ لليون (١٤٣ ٠٠٠ دولار)، ومبلغ ٩ ٤٥٠ دولار إلى الرئيس كوروما، الذي أعاد تأكيد دعمه لعمل اللجنة. وفيما يتعلق بالمحاكمات التي تجريها اللجنة، بُرئت ساحة المدير العام للهيئة الوطنية للإيرادات من عدة اتهامات بالفساد غير أن اللجنة استأنفت هذا القرار. ومع ذلك ضُمَّت اللجنة إدانة مسؤولين حكوميين آخرين بمن فيهم مسؤولون من الأمانة

العامه لتغيير المواقف والسلوك التي تتولى مسؤولية تعزيز التجديد الأخلاقي في البلد. وتواجه اللجنة عددا من القيود بما في ذلك نقص الموظفين وعدم كفاية أماكن المكاتب في فريتاون.

جيم - الاتجار غير المشروع بالمخدرات والجريمة المنظمة

٣٣ - واصلت وحدة مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية في سيراليون عملها في إطار مبادرة ساحل غرب أفريقيا. وسجلت الوحدة ٢٨ حالة اعتراض للمخدرات منذ مطلع عام ٢٠١١ وحتى الآن.

٣٤ - ومع ذلك، لا تزال زراعة القنب بغرض تصديره إلى الدول المجاورة تمثل مشكلة كبيرة. فقد واصل مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في سيراليون مناقشاته مع الشرطة وأصحاب المصلحة الآخرين بشأن الخطوات اللازمة للقضاء على مزارع القنب الكبيرة، بواسطة الأموال المقدمة من منظمة المعونة الأيرلندية. وركزت المناقشات أيضا على الاستفادة من الخطة التجارية لأصحاب الحيازات الصغيرة، الذي يشجع الزراعة على نطاق صغير، باعتبارها وسيلة لتوفير أسباب رزق بديلة للعاملين في زراعة القنب. وأخيرا، تقوم وحدة مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية حاليا بوضع استراتيجيات أخرى تشمل إجراءات مصادرة الأصول.

٣٥ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، حشد مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة تمويلا إضافيا لتوفير أماكن عمل مناسبة لوحدة مكافحة الجريمة، ودعم تطوير قدرات التحليل الجنائي لدى شرطة سيراليون، وتعزيز قدرة الجناح البحري المشترك في الحد من الأنشطة غير المشروعة في المياه الإقليمية لسيراليون. وأجريت عمليات في مجالي إنفاذ القانون والاستخبارات بهدف تعزيز إدارة الحدود، وخصوصا في مطار لونجي الدولي. وبغية مكافحة غسل الأموال، واصل المكتب توفير التوجيه والمعدات إلى وحدة مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، ووحدة الاستخبارات المالية، ولجنة مكافحة الفساد.

رابعا - الدعم المقدم إلى المؤسسات الديمقراطية

ألف - اللجنة الانتخابية الوطنية

٣٦ - بالإضافة إلى التحضيرات لإجراء انتخابات عام ٢٠١٢، واصلت اللجنة الانتخابية الوطنية إجراء انتخابات فرعية برلمانية وانتخابات المجالس المحلية، وكذلك انتخابات زعماء القبائل بصورة موثوقة. وحُصص دعم تقني كبير تبلغ قيمته نحو ٢٥ مليون دولار للجنة في صندوق التبرعات المشترك الذي يديره برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في مجالات من قبيل دعم تكنولوجيا المعلومات وتعزيز المكاتب الموجودة في المقاطعات والأقاليم. ويتوخى التخطيط

الحالي لانتخابات عام ٢٠١٢ تخفيض مستوى الخبرة الدولية المقدمة إلى اللجنة على نقيض ما كان عليه الوضع أثناء انتخابات عام ٢٠٠٧، الأمر الذي يدل على نجاح الجهود السابقة في بناء قدرة اللجنة.

٣٧ - وظل التفاعل صعبا بين الحزب الشعبي لسيراليون واللجنة الانتخابية الوطنية نظرا لانتقاد الأعضاء المؤثرين في الحزب قيادة اللجنة الانتخابية وإعراهم عن تحفظات بشأن برنامج للتقييف الانتخابي تديره اللجنة يهدف إلى إنشاء مجموعة من موظفي مجال الانتخابات مستقبلا. وفي الفترة قيد الاستعراض، أجازت المحكمة العليا للحزب الشعبي لسيراليون الترافع أمام المحكمة في القضية التي رفعها الحزب على اللجنة طاعنا في قرارها إلغاء أصوات الناخبين في ٤٧٧ من مراكز الاقتراع خلال الانتخابات الرئاسية التي أُجريت عام ٢٠٠٧. ولا تزال القضية قيد البت فيها. ومع ذلك، تواصل اللجنة الانتخابية تعاملها مع الأحزاب السياسية من خلال لجنتها للاتصال بالأحزاب السياسية، وتُجرى الآن مناقشات بين مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في سيراليون ولجنة تسجيل الأحزاب السياسية واللجنة الانتخابية الوطنية بشأن كيفية تحسين عمل لجنة الاتصال ولا سيما التعاون بين الأحزاب السياسية واللجنة.

باء - لجنة تسجيل الأحزاب السياسية

٣٨ - أدى رئيس لجنة تسجيل الأحزاب السياسية المعين حديثا، القاضي أديموسو، اليمين في ١٤ نيسان/أبريل. وكان هذا المنصب شاغرا لبعض الوقت، ومن المتوقع أن ينشّط تعيين القاضي أديموسو عمل اللجنة في تعزيز الوساطة بين الأحزاب السياسية مع اقتراب موعد إجراء انتخابات عام ٢٠١٢. وسوف تقود اللجنة أيضا، بدعم من مكتب الأمم المتحدة المتكامل، الجهود الرامية إلى تعزيز الحوار فيما بين الأحزاب والنهوض بالبيان المشترك الصادر في ٢ نيسان/أبريل. ويجري حاليا وضع الصيغة النهائية للمساعدة المقدمة إلى اللجنة على النحو المتوخى في صندوق التبرعات الانتخابية المشترك. وبوجود الدعم الإضافي المقدم من وكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة، عُزّزت قدرة لجنة تسجيل الأحزاب السياسية على الوساطة وتسوية النزاعات بتدريب أفراد من لجانها المعنية برصد قواعد السلوك في المقاطعات. وقد بدأ انعقاد الجلسات العادية للجان.

جيم - اللجنة المستقلة لوسائل الإعلام

٣٩ - في الفترة المشمولة بالتقرير، أيدت المحكمة العليا في سيراليون قرارا أصدرته اللجنة المستقلة لوسائل الإعلام، رفضت فيه الترخيص لمجلس مدينة فريتاون بتشغيل محطة إذاعية.

وهذا المجلس يديره حزب المؤتمر الشعبي العام الحاكم. وأيدت المحكمة العليا أيضا قرارا أصدرته اللجنة يقضي بإغلاق محطة إذاعة الحزب الشعبي لسيراليون. وأشارت اللجنة آنذاك إلى أن ما تبثه المحطات الإذاعية للأحزاب السياسية أسهم في وقوع حوادث تعصب وعنف سياسيين. وستلقى اللجنة المساعدة في إطار صندوق التبرعات الانتخابية المشترك بغية تحسين آلياتها التنظيمية المتعلقة بوسائل الإعلام خلال الفترة التي تسبق إجراء الانتخابات في عام ٢٠١٢.

دال - هيئة الإذاعة السيراليونية

٤٠ - في محاولة لإثبات أنه يمكن لهيئة الإذاعة السيراليونية أن تكون نزيهة وأن تتيح خدماتها لكافة الأحزاب السياسية، فقد نقلت الهيئة وقائع المؤتمر الوطني للحزب الشعبي لسيراليون الذي اختتم أعماله مؤخرا وأتاحت بثا حيا لمرشحي الحزب التسعة عشر للانتخابات الرئاسية. وواصل مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في سيراليون، بمساعدة مالية من صندوق بناء السلام، مساعدة الهيئة بدعم مرتبات ١٦٠ موظفا، وكذلك بإسداء المشورة التقنية في إنتاج البرامج. غير أنه قد يكون ثمة ضرورة لاستعراض القدرات المالية والتشغيلية للهيئة لتمكينها من العمل بفعالية باعتبارها إذاعة وطنية مستقلة. وينبغي أن يراعى هذا الاستعراض مستوياتها من حيث الملاك الوظيفي والأجور مقابل الموارد المتاحة.

هاء - البرلمان

٤١ - بدأ البرلمان، بدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، استقدام موظفين لثمانى دوائر إدارية حسبما يدعو إليه قانون الخدمة البرلمانية. وسيتولى بعض الموظفين مسؤولية إعداد المحاضر الحرفية للجلسات البرلمانية وتعميم التشريعات البرلمانية على الجمهور.

واو - اللامركزية وتفويض المهام

٤٢ - بقي عدد المهام التي تم التفويض بها في عملية اللامركزية وتفويض المهام ٤٦ مهمة من أصل ٨٠ مهمة، الذي يمثل عددها الإجمالي. وقد أعاق التقدم في عملية تفويض المهام تقاعس الحكومة المركزية، مقترنا بقدرة محدودة في مجالات رئيسية في بعض المجالس المحلية وسوء شروط الخدمة.

خامسا - حقوق الإنسان

اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان

٤٣ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، مارست لجنة حقوق الإنسان في سيراليون ولايتها شبه القضائية في أول جلسة علنية لها تخص ٢٣٥ من جنود القوات المسلحة لجمهورية سيراليون الذين أجبروا على التقاعد إذ صنفتهم القوات المسلحة في فئتي "مرضى مزمنون" و "محتلون عقليا". وفي قرار تاريخي صدر في ٢٧ حزيران/يونيه ٢٠١١، اعتبرت اللجنة أن الجنود السابقين قد عانوا من التمييز والمعاملة اللاإنسانية وأن حقهم في الخصوصية قد انتهك. ولم تستأنف الحكومة هذا القرار.

٤٤ - وفي تطور هام آخر، أقرت لجنة التنسيق الدولية المعنية بالمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان استقلالية اللجنة بمنحها اعتمادا من المركز "ألف" في حزيران/يونيو ٢٠١١.

٤٥ - وفي ١٠ آذار/مارس ٢٠١١، وافق البرلمان بالإجماع على قانون الأشخاص ذوي الإعاقة الذي ينص على إنشاء لجنة وطنية للأشخاص ذوي الإعاقة. وشكّل هذا خطوة كبيرة نحو معالجة التحدي المتمثل في التمييز.

٤٦ - ونفذ مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في سيراليون عدة برامج لبناء القدرات في الفترة قيد الاستعراض، من قبيل توفير الدعم التقني إلى لجنة حقوق الإنسان في إنشاء مديرية الرصد والبحوث، وتوفير التدريب لموظفيها في مجال رصد حقوق الإنسان.

سادسا - القضايا الجنسانية

٤٧ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، اعتمد مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في سيراليون وفريق الأمم المتحدة القطري، بما يتماشى مع استراتيجية الرؤية المشتركة، نهجا مكونا من أربعة محاور في معالجة القضايا الجنسانية يتألف من: (أ) تعزيز فرص المرأة والفتاة في الحصول على الرعاية الصحية؛ (ب) إمكانية المشاركة السياسية وصنع القرار؛ (ج) احتكام المرأة والفتاة إلى القضاء؛ (د) بذل الجهود لمعالجة العنف الجنساني. ومن المقرر مبدئيا الاحتفال بيوم الأمم المتحدة العالمي المفتوح للمرأة والسلام يومي ٢٧ و ٢٨ أيلول/سبتمبر، ويجري التخطيط حاليا للاحتفال بهذه المناسبة.

٤٨ - وبشأن تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) المتعلق بالمرأة والسلام والأمن وخطّة عمل سيراليون الوطنية، واصل المكتب وأعضاء فرقة العمل M30، وهي ائتلاف من جماعات الدعوة، إعداد مشروع قانون بشأن تخصيص حصة ٣٠ في المائة للمرأة في المناصب

الانتخابية في البلد. وسيقدم مشروع القانون إلى البرلمان في أيلول/سبتمبر ٢٠١١ في مسعى لزيادة مشاركة المرأة. وأثناء مناسبة أقيمت في ٢٩ آذار/مارس ٢٠١١ احتفالاً باليوم الدولي للمرأة ولتعزيز خطة العمل الوطنية، ألقى الرئيس كوروما خطاباً جاء فيه أن مشروع قانون الجرائم الجنسية يقضي بإزالة عقوبة قصوى وإلزامية. بمرتكي الاغتصاب، سيجري التعجيل بإقراره في البرلمان. وتعهد الرئيس بدعم التشريع القاضي بتخصيص حصة ٣٠ في المائة للمرأة، وأعلن أن يوم ٨ آذار/مارس، اليوم الدولي للمرأة، سيغدو عيداً وطنياً. وبالمثل، ستم مراجعة قانون زعامة القبائل في سيراليون للسماح للمرأة بتقلد زعامة القبيلة في جميع أنحاء البلد. ووافق مجلس الوزراء، منذ ذلك الوقت، على مشروع قانون الجرائم الجنسية الذي سيقدم إلى البرلمان في أيلول/سبتمبر ٢٠١١.

٤٩ - ومن الخطوات الأخرى التي اتخذت في ما يتعلق بتنفيذ خطة العمل الوطنية وفي مجال التصدي للعنف الجنسي والجنساني، إنشاء مكاتب استعلامات في محاكم فريتاون تقدم المشورة بشأن القوانين التي تمس المرأة والفتاة. ويجري حالياً النظر في خطط لتوسيع المشروع يشمل مدناً أخرى. وأسست في فريتاون محاكم مختصة تعقد جلساتها أيام السبت لمعالجة مسائل العنف الجنسي والجنساني، مما أدى إلى خفض عدد قضايا العنف الجنسي والجنساني المتراكمة. وكذلك لتسهيل الملاحقة القضائية في قضايا العنف الجنسي والجنساني، عمل مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في سيراليون بشكل وثيق مع منظمات المجتمع المدني ومع الشرطة لتوفير برنامج مخصص لحماية الشهود. إذ أن غياب الشهود أو تردددهم، أحياناً، بالنسبة للإدلاء بشهادتهم خشية احتمال تعرضهم للانتقام، أعاق عملية الملاحقة القضائية في قضايا العنف الجنسي والجنساني. وساعد أيضاً توفر الفحوصات الطبية المجانية لضحايا حالات العنف الجنسي والجنساني نتيجة لتدخلات مكتب الأمم المتحدة والجهات المعنية المحلية، عملية الملاحقة القضائية في قضايا العنف الجنسي والجنساني إذ تعذر على بعض الضحايا تحمل الرسوم المفروضة على هذه الفحوصات.

٥٠ - وأنشئت، في أيار/مايو وتموز/يوليه، بمساعدة المكتب وهيئة الأمم المتحدة للمرأة وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ثلاثة رابطات سوويز (الزعيمات التقليديات) على مستوى المقاطعة، بهدف التوصل إلى توافق في الآراء مع السوويز بالأبداً يمارس تشويه الأعضاء التناسلية للإناث على الفتيات دون سن الثامنة عشرة. ويسعى المكتب إلى العمل عن كثب مع السوويز، في تغيير المواقف تجاه تشويه الأعضاء التناسلية للإناث.

٥١ - وفيما يتعلق بتعميم مراعاة المنظور الجنساني في القطاع الأمني، واصلت شرطة سيراليون دعم العديد من الموهوبات في خدمتها من خلال ترفيعهن في إطار برنامج الترقية

المعجلة. ووضعت أيضا سياسات للموارد البشرية أكثر ملاءمة للأسرة، فيما يواصل عدد الموظفين في الارتفاع، حيث يزيد حاليا على ١٠ في المائة بقليل.

سابعاً - إدامة بناء السلام

٥٢ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، حصل فريق الأمم المتحدة القطري على ٩ ٢٨٢ ٠٠٠ دولار من صندوق الأمم المتحدة لتوحيد الأداء (مقارنة بـ ٩ ٧٠٠ ٠٠٠ من صندوق توحيد الأداء في عام ٢٠١٠)، وهو تمويل يتم توجيهه من خلال صندوق سيراليون الاستثماري المتعدد المانحين المنشأ في إطار استراتيجية الرؤية المشتركة. وجاءت الأموال الأخرى التي أُودعت في الصندوق في عام ٢٠١١ من الوكالة الأسترالية للتنمية الدولية ووزارة التنمية الدولية في المملكة المتحدة ووزارة الخارجية الكندية. وقد كان تمويل استراتيجية الرؤية المشتركة عبر صندوق سيراليون الاستثماري أقل من المأمول منذ استحداثها، ونتيجة لذلك، يشكل صندوق بناء السلام مصدرا هاما من مصادر التمويل بالنسبة للأمم المتحدة في سيراليون منذ عام ٢٠٠٧. ويواصل صندوق بناء السلام في سيراليون دعم مشاريع تتعلق بجهات فاعلة غير حكومية وبضحايا الحرب، وكذلك بعناصر جنسانية، في استراتيجية الرؤية المشتركة، مثل تعزيز الأخذ بنظام لإحالة ضحايا العنف الجنسي والجنساني، وتطوير بيئة قانونية تعترف بحقوق المرأة والفتاة.

٥٣ - وفي الفترة من ٢٤ إلى ٢٧ أيار/مايو ٢٠١١، اشترك رئيس تشكيلة سيراليون التابعة للجنة بناء السلام والممثل الدائم لكندا لدى الأمم المتحدة، بقيادة السفير جون ماكني، في قيادة وفد مكون من عدة دول أعضاء لزيارة سيراليون. واجتمع الوفد مع مجموعة من الجهات الفاعلة الوطنية والشركاء الدوليين، بما في ذلك الرئيس كوروما ووزيرا الخارجية والمالية، وممثلو الأحزاب السياسية والمؤسسات الديمقراطية في سيراليون، وكذلك المجتمع المدني وأعضاء السلك الدبلوماسي في فريتاون. وركزت الزيارة على المجالات ذات الأولوية للجنة بناء السلام في مجال الحوكمة الرشيدة، ومكافحة الاتجار بالمخدرات وغير المشروعة، وكذلك البطالة في أوساط الشباب. وأُتيحت للوفد فرصة إجراء مناقشة مطولة لانتخابات عام ٢٠١٢ مع جميع الجهات المعنية. وأثنى وفد اللجنة على التقدم الملحوظ الذي أحرزته سيراليون في توطيد مؤسساتها الديمقراطية، وكرر الإعراب عن دعم اللجنة للمرحلة النهائية من عملياتها لبناء السلام. ومن المهم أن الوفد ناشد بصورة خاصة، جميع الأطراف على المنافسة الشريفة في انتخابات عام ٢٠١٢، التي تستند إلى قواعد واضحة يتفق عليها، ويقبل بها، جميع الأطراف قبل موعد الانتخابات بوقت كاف.

ثامنا - المحكمة الخاصة لسيراليون

٥٤ - اختُتِمت المرافعات الختامية في المحاكمة الأخيرة أمام المحكمة الخاصة للرئيس الليبري السابق تشارلز تايلور في ١١ آذار/مارس ٢٠١١. ويُتوقع صدور الحكم بشأنها في أيلول/سبتمبر ٢٠١١.

٥٥ - وفي ٢٤ أيار/مايو ٢٠١١، أصدرت الدائرة الابتدائية الثانية أوامر في قضيتين منفصلتين وجّهت فيهما إلى خمسة أشخاص تهمة ازدراء المحكمة الخاصة. وتعلقت القضيتان بالتأثير على الشهود في المحاكمات المتصلة بأعضاء سابقين في المجلس الثوري للقوات المسلحة، وبتشارلز تايلور. فأقر شخص واحد بالذنب في قضية المجلس الثوري، وتأجلت القضية المتصلة بمحاكمة تشارلز تايلور إلى وقت لاحق في هذا العام.

٥٦ - وتُبرز كلتا القضيتين ضرورة حماية الشهود في إطار المسؤوليات المتبقية للمحكمة. وعليه، فقد بدأت المناقشات مع الحكومة بشأن إنشاء برنامج وطني لحماية الشهود يخدم شهود المحكمة الخاصة والشهود في إطار النظام الوطني.

تاسعا - التعاون الإقليمي

٥٧ - واصلت سيراليون تعزيز العلاقات مع جيرانها ومع البلدان الأخرى في المنطقة دون الإقليمية. وفي ٢١ حزيران/يونيه، استضاف الرئيس كوروما قمة مصغرة استغرقت يوما واحدا للجنة مخصصة مؤلفة من خمس دول لرؤساء الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، من أجل مراجعة التعيينات في الهيئات النظامية للجماعة، بما في ذلك المحكمة التابعة للجماعة والأجهزة الأخرى التابعة للجنة. وحضر الاجتماع رؤساء ليبيريا وغينيا - بيساو وتوغو، وكذلك وزير خارجية مالي.

٥٨ - وحضر الرئيس كوروما، في ١٧ تموز/يوليه في مونروفيا، مؤتمر قمة استثنائي لرؤساء دول وحكومات اتحاد نهر مانو. وأعرب مؤتمر القمة عن الارتياح للسلام والاستقرار النسبيين في حوض نهر مانو، وكذلك للتطورات الإيجابية في غينيا وكوت ديفوار. وفي بيان ختامي اعتمد في نهاية مؤتمر القمة، تعهد المشاركون بتعزيز التعاون فيما بينهم لتحقيق الأمن المشترك وتطوير الهياكل الأساسية فيما بين الدول الأعضاء في اتحاد نهر مانو.

عاشر - الملاحظات والتوصيات

٥٩ - أحيي سيراليون على الجهود المبذولة لتوطيد السلام والتقدم المحرز على الصعيد الاجتماعي الاقتصادي، رغم التحديات الكبيرة. فذلك التقدم دليل على الجهود الدؤوبة التي

تبذلها حكومتها والجهات الفاعلة الأخرى التي تظل مساهمتها في تعزيز التلاحم الوطني والتسامح السياسي ونبذ العنف بالغة الأهمية سواء قبل انتخابات عام ٢٠١٢ أو خلالها أو بعدها.

٦٠ - وإني أشعر بالتفاؤل إزاء عملية بدء تسجيل الناخبين التي سيشهدها الربع الأول من عام ٢٠١٢. وأحث جميع الأطراف السياسية ومؤيديها على التعاون في سبيل المصلحة الوطنية من أجل تهيئة بيئة سلمية ومواتية لإجراء عملية انتخابية تستوفي المعايير الديمقراطية المقبولة. ومن الضروري أيضا أن تضم سيراليون أحزابا سياسية قوية وواثقة، تُعدُّ في نهاية المطاف عوامل للتغيير. ولذلك فإنني أدعو قادة الأحزاب السياسية في سيراليون إلى تعزيز ثقافة الحوار البناء الرامي إلى التوصل إلى حل سلمي للخلافات بين الأحزاب وداخل الحزب الواحد.

٦١ - وأحث وسائل الإعلام على الاضطلاع بدور أكثر إيجابية في العملية الانتخابية وعدم إصدار أي منشورات تحريضية يمكن أن تثير التوترات أو تشعل فتيل العنف. كما أدعو وسائل الإعلام إلى الالتزام بمدونة قواعد سلوك وسائل الإعلام المنقحة المتفق عليها من أجل المساعدة على تهيئة بيئة سلمية والحفاظ عليها. وقد أثبتت هيئة الإذاعة السيراليونية أنها تشكل أداة مفيدة في نشر المعلومات وتعزيز التلاحم الوطني. ولا بد من بذل قصارى الجهود من أجل تعزيز القدرات التشغيلية للهيئة لتمكين من مواصلة الاضطلاع بدورها بوصفها إذاعة وطنية مستقلة.

٦٢ - وإني أشجع تعزيز التعاون بين قطاع الصناعة الاستخراجية والشركاء الوطنيين والدوليين. فالصناعات الاستخراجية في سيراليون أساسية لتعزيز الازدهار الاقتصادي في البلد إذ أنها توفر إيرادات للحكومة يمكن، بدورها، أن تولد فرص عمل. وترتبط بذلك ارتباطاً وثيقاً الحاجة إلى إيلاء مزيد من الاهتمام للقضايا الاجتماعية، وخصوصاً الحد إلى أدنى درجة ممكنة من الفقر والضغط التضخمي وبطالة الشباب وغيرها من المشاكل التي يواجهها معظم سكان سيراليون. ويجب أيضا إنشاء آليات قوية للمساءلة والشفافية لضمان استدامة آفاق النمو الاقتصادي.

٦٣ - وإني أرحب باقتراح الرئيس كوروما المتصل بعقد مؤتمر وطني لجميع المعنيين، في أقرب فرصة، من أجل معالجة المظالم السياسية وغيرها من المظالم والتوصل إلى اتفاق بشأن طرائق عقد انتخابات سلمية وتعزيز الجهود الرامية إلى تحقيق الوفاق والتلاحم الوطنيين أمام التحديات الرئيسية التي يواجهها البلد. ويقف ممثلي التنفيذي على أهبة الاستعداد لمساعدة حكومة سيراليون في تنظيم هذا المؤتمر الهام.

٦٤ - وأثني على الجهود المتواصلة التي يبذلها الرئيس كوروما وحكومته لتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، خصوصا من خلال التشريع المقترح المتصل بتخصيص نسبة ٣٠ في المائة من المناصب الانتخابية للنساء. ومن الأهمية بمكان أن يأخذ التخطيط للانتخابات عام ٢٠١٢ في الاعتبار أيضا الأبعاد الجنسانية اللازمة، وأحث جميع الأطراف المعنية على المساهمة بشكل كامل في هذه العملية.

٦٥ - وأود أيضا أن أعرب عن تقديري للدعم المتواصل الذي تقدمه لجنة بناء السلام في سيراليون، بالإضافة إلى الالتزام القوي من جانب رئيس تشكيلة سيراليون المنتهية ولايته، السفير جون ماكني، الممثل الدائم السابق لكندا لدى الأمم المتحدة. فعمله مع الجهات المعنية الوطنية والدولية قد خدم قضية بناء السلام في سيراليون كما دعم بشكل كبير الجهود التي يبذلها مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في سيراليون. وعلى مدى الأشهر المقبلة، ينبغي أن تواصل لجنة بناء السلام دعم أهداف بناء السلام الأساسية في سيراليون، وأن تكثف مشاركتها في دعم العملية الانتخابية في البلد وأن تقدم المشورة في الوقت المناسب إلى مجلس الأمن للنظر فيها.

٦٦ - ومع أخذ التخطيط للانتخابات عام ٢٠١٢ في الحسبان، أوصي بأن يتم تحديد ولاية مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في سيراليون، الواردة في قرار مجلس الأمن ١٩٤٠ (٢٠١٠) والقرارات السابقة ذات الصلة، لمدة سنة واحدة أخرى. فهذا التحديد سيمكّن المكتب أيضاً من مواصلة بذل جهود توطيد السلام والمصالحة الوطنية، وتقديم الدعم للإصلاحات في مجال الحوكمة، ومكافحة الفساد والاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة، ومعالجة مشكلة البطالة بين الشباب، وبناء الدعم للحصول على المساعدة من الجهات المانحة الدولية.

٦٧ - وأخيراً، أود أن أشكر الرئيس كوروما وحكومة سيراليون على دعمهما المتواصل لمكتب الأمم المتحدة لبناء السلام في سيراليون في مجال الاضطلاع بولايته. وأود أن أعرب عن تقديري لشركاء سيراليون الدوليين في التنمية ومصرف التنمية الأفريقي والبنك الدولي لمساهمتهما في عملية توطيد السلام في سيراليون. كما أتقدم بالشكر إلى موظفي المكتب ومنظومة الأمم المتحدة في سيراليون على جهودهم الدؤوبة المبذولة في إطار تنفيذ ولاية المكتب بقيادة ممثلي التنفيذ، مايكل فون دير شولنبرغ.